

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/11/6
18 May 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية عشرة
البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة
وأسابه وعواقبه، السيدة ياكين إرتورك**

الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة

* نظراً لتجاوز هذا التقرير كثيراً الحد المسموح به حالياً لعدد الكلمات بموجب قرارات الجمعية العامة الصادرة في هذا الشأن، ترد الحواشي باللغة التي قُدمت بها فقط.

** تأخر تقديم هذا التقرير بغية تضمينه آخر ما استجد من معلومات.

موجز

هذا هو التقرير المواضيعي الثالث الذي أقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان بصفتي المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/١ وبقراره ٢٤/٧. ويسلط الفصل الأول من التقرير الضوء على الأنشطة التي قمت بها في عام ٢٠٠٨ والربع الأول من عام ٢٠٠٩، ويتناول الفصل الثاني الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة.

يؤثر النظام الاقتصادي - السياسي الحالي، الذي كثيراً ما يتم إهماله في تحليل حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، تأثيراً عميقاً على مدى انتشار العنف ضد المرأة وعلى الجهود المبذولة للقضاء عليه. ويرتبط الأمن الجسدي للمرأة وتحررها من العنف ارتباطاً لا انفصام له بالأساس المادي للعلاقة التي تتحكم في توزيع الموارد والحقوق، وتتحكم كذلك في السلطة داخل البيت والمجتمع والمجال عبر الوطني. ومن ثم فالمرتكزات الثقافية التي تحد من حقوق المرأة أو تنكرها هي أسس منطقية لا تقوم إلا على مصالح اقتصادية محددة وديناميات خاصة للسلطة.

إن منع العنف ضد المرأة وضمان المساواة بين الجنسين في ظل بيئة تحررية جديدة على الصعيد العالمي يتطلب تناول حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة وفق نهج شمولي يقع خارج نطاق المعالجة الثنائية الحالية التي تقسم الحقوق إلى حقوق مدنية وسياسية من جهة، وحقوق اقتصادية واجتماعية من جهة أخرى. وستظل الحقوق التي توعدها المرأة مفاهيم مجردة ما لم يتم الاعتراف بدور المرأة وتدعيم كفاءتها من خلال تمكينها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. ويحدد هذا التقرير كيف ترتبط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الملازمة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ارتباطاً مباشراً بالأمن الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة وبقدرتها على إثبات ذاتها وعلى مقاومة العنف.

ولا يوجد في العالم مكان تتمتع فيه المرأة بالمساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أو تحظى فيه بالتكافؤ في فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية. وأدت بيئة السياسات التحررية الجديدة وانتشار النزاعات المسلحة، الناجمة في معظم الأحيان عن الصراع على النفوذ والموارد الإنتاجية، إلى تراجع فرص وصول المرأة إلى هذه الموارد وزيادة درجة تعرضها للعنف. وكثيراً ما تعمل النزاعات، وكذلك الأوضاع التي تلي مرحلة النزاعات والأزمات الإنسانية، على زيادة أوجه عدم المساواة السائدة بين الجنسين وبين الطبقات والأعراق، وتعمق خلال مسارها جذور البعض منها و/أو تنشئ أشكالاً جديدة لها؛ وبالتالي فسيتم إعادة تشكيل هياكل الاستحقاقات، وهو ما لا يعود بالنفع على المرأة إلا نادراً.

ومع ذلك، وحتى وإن كانت العولمة والنزاعات والكساد الاقتصادي الراهن عوامل تحمل في طياتها مخاطر بالنسبة إلى المرأة وتحديات في مجال حماية حقوق الإنسان، فهي تتيح أيضاً فرصاً جديدة لمواجهة العولمة والنظام الذكوري. وبشكل خاص، فقد أدى الدخول غير المعهود للمرأة إلى سوق العمل بأجر، مع إعادة الهيكلة على الصعيد العالمي، إلى نشوء تناقضات جديدة بإمكانها تقويض هياكل أوجه عدم المساواة القائمة منذ عهد بعيد والتي من شأنها تكريس تبعية المرأة.

ويخلص التقرير إلى تقديم توصيات إلى الحكومات والجهات الفاعلة من غير الدول بشأن سبل تعزيز تمتع المرأة بالمجموعة الكاملة من حقوقها؛ باعتبار ذلك استراتيجية رئيسية لمنع العنف ضد المرأة وحمايتها منه ومقاضاة مرتكبيه. وتحقيقاً لهذه الغاية، يدعو التقرير إلى إدارة واعية وكفؤة للاعتبارات الجنسانية وإلى قيام مسؤولية دولية مشتركة لإدماج المبادرات الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة في سياق من الكفاح الأشمل الذي يسعى إلى تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية في إطار حركة حقوق الإنسان.

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
مقدمة	٢-١	٤
أولاً - الأنشطة	١٧-٣	٤
ألف - بعثات تقصي الحقائق	٤-٣	٤
باء - الجمعية العامة	٥	٥
جيم - المشاورات الإقليمية	٨-٦	٥
دال - اجتماعات أخرى	١٣-٩	٥
هاء - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية والأراضي الفلسطينية المحتلة	١٥-١٤	٧
واو - الرسائل والبيانات الصحفية	١٧-١٦	٧
ثانياً - الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة	٨٠-١٨	٧
ألف - مقدمة	٢١-١٨	٧
باء - اتباع نهج قوامه الاقتصاد السياسي	٤٠-٢٢	٨
جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٦٦-٤١	١٤
دال - أثر التغيرات والأزمات العالمية	٨٠-٦٧	٢٣
ثالثاً - النتائج والتوصيات	٩٠-٨١	٢٨
مرفق: قائمة بالجيبيين على الاستبيان المتعلق بالعنف ضد المرأة، وبالخبراء السياسيين والاقتصاديين الذين تمت استشارتهم		٤٢

مقدمة

١- بصفتي المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، أقدمُ فيما يلي تقريري الثالث إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/١ وبقراره ٢٤/٧. وقد أوجزتُ في الفصل الأول من التقرير الأنشطة التي قمتُ بها في عام ٢٠٠٨ وإلى غاية ٣١ آذار/مارس من عام ٢٠٠٩؛ وأتناول في الفصل الثالث الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة.

٢- وأوجهُ انتباه المجلس إلى إضافات هذا التقرير. فالإضافة ١ تتضمن موجزات بشأن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان ذات صلة بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، وُجِّه إليها انتباهُ الحكومات المعنية، وردود تلك الحكومات. والإضافة ٢ تتضمن تقريراً عن البعثة التي قمتُ بها إلى طاجيكستان؛ والإضافة ٣ تتضمن تقريراً عن بعثتي إلى المملكة العربية السعودية؛ والإضافة ٤ تتضمن تقريراً عن بعثتي إلى جمهورية مولدوفا؛ والإضافة ٥ تتضمن استعراضاً للسنوات الخمس عشرة الأخيرة من ولاية المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة؛ وتتضمن الإضافة ٦ البحث المتعلق بالاقتصاد السياسي للحقوق الخاصة بالمرأة، وهو البحث الذي يقوم عليه هذا التقرير^(١).

أولاً - الأنشطة

ألف - بعثات تقصي الحقائق

٣- قمتُ في عام ٢٠٠٨ بزيارة إلى المملكة العربية السعودية (في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ أيار/مايو)، وإلى جمهورية مولدوفا (في الفترة من ٤ إلى ١١ تموز/يوليه) بدعوة من الحكومات المعنية. وقمتُ بمعية مقرر البرلمان الأوروبي لحقوق المرأة في تركيا بزيارة دامت يومين لتركيا بدعوة من الحكومة من أجل تقييم عملية توفير مراكز الإيواء للنساء ضحايا العنف، بمن فيهن النساء المتاجرَّ بهن. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت في السنوات الأخيرة للرد بشكل أكثر فعالية على أعمال العنف ضد النساء في تركيا، فإن عدد البيوت الآمنة ما زال غير كاف. وعلاوة على ذلك، فهناك حالات تضارب في النهج المفاهيمي بشأن مراكز الإيواء ومستوى الخدمات المقدمة، وكذلك بشأن عملية الرصد.

٤- وتم أيضاً الاتفاق مع حكومة قيرغيزستان على إجراءات توجيه الدعوة وتحديد تواريخ القيام ببعثة إلى هناك، وهي البعثة التي اضطرت مع الأسف إلى تأجيلها، ولكنني آمل أن يتسنى تحديد موعد آخر لها. كما قدمت أيضاً طلبات إلى حكومات الأردن وتركمانستان وأوزبكستان لزيارة هذه البلدان.

(١) أتوجه بالشكر إلى الأستاذة الجامعية جاكوي ترو، من جامعة أوكلاند بنيوزيلندا، على بحثها المتعلق بالاقتصاد السياسي للحقوق الخاصة بالمرأة، الذي يرد في الإضافة ٦.

باء - الجمعية العامة

٥- تحدثت في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة. وأبلغت الجمعية العامة بالنتائج التي خلصت إليها في تقاريرها عن البعثات التي قمتُ بها في عام ٢٠٠٧، وملاحظات الأولوية بشأن الزيارات القطرية التي قمتُ بها في عام ٢٠٠٨. كما وجهت الانتباه إلى تقرير السنوي الذي يتناول أهمية المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد المرأة ورد فعل الدول إزاءه، وأعدتُ التأكيد على اهتمامي بمواصلة التعاون بشأن هذه المسألة مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بتقديم الدعم للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة التي كلفتها الجمعية العامة بوضع مؤشرات بشأن العنف ضد المرأة.

جيم - المشاورات الإقليمية

٦- على غرار السنوات الماضية، حضرتُ مشاورات إقليمية مع منظمات غير حكومية. ويسرني أن أشير في هذا التقرير إلى أن ثلاثاً من هذه المشاورات قد أُجريت في عام ٢٠٠٨.

٧- وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، حضرتُ "المشاورات الإقليمية غير الحكومية لشرق أوروبا وآسيا الوسطى" التي عقدت في سان بطرسبرغ. وفي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، حضرتُ في نيودلهي بالهند مشاورة إقليمية مع منظمات غير حكومية من منطقة المحيط الهادئ، عُقدت بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين وركزت على العنف ضد نساء السكان الأصليين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٨- وفي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حضرتُ "المشاورات الإقليمية بشأن العنف ضد المرأة في سياق النزاع الدائر في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي"، وقد أُجريت بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان وعُقدت في نيروبي.

دال - اجتماعات أخرى

٩- طوال عام ٢٠٠٨ وخلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩، شاركتُ بصفتي المقررة الخاصة في تظاهرات عديدة، يرد ذكر بعضها فيما يلي.

١٠- وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، حضرتُ اجتماعات ومشاورات عُقدت في مونتريال ونيويورك بشأن مكافحة الإفلات من العقاب والعدالة للنساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وفي الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٨، حضرتُ الدورة الثانية والخمسين للجنة وضع المرأة المعقودة في نيويورك وشاركتُ في عدد من التظاهرات التي نظمتها حكومات وكيانات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية. وفي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، شاركتُ في الاجتماع السنوي لمجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في جنيف. وفي الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨، عقدتُ في إسطنبول اجتماعاً استشارياً للخبراء مقترناً بتقرير الموضوعي بشأن الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة (يشار إليه في ما بعد بعبارة "اجتماع الخبراء الاستشاري" وذلك بدعم مقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان

(UNFPA)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، وجامعة بيلجي. وحضرت أيضاً في الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس منتدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) بشأن تمكين المرأة، واجتماع اتحاد الفريق الاستشاري في بانكوك بشأن تمكين المرأة في سياق إسلامي (WEMC-CAG)؛ وفي الفترة من ٧ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، حضرت حلقة نقاش عقدت في كولونيا بشأن العنف الجنسي في مناطق النزاعات؛ وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، شاركت في مؤتمر نظّمته الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA) بشأن العنف الجنساني.

١١- وفي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عقدت سلسلة من الاجتماعات مع السلطات والمنظمات الكتلانية الرئيسية في برشلونة؛ وقدمت في منتدى حقوق الإنسان بشأن الاعتبارات الجنسانية والعلاقات الدولية عرضاً عن التقدم المحرز في التشريعات الدولية بشأن مسألة العنف ضد المرأة منذ انعقاد مؤتمر بيجين؛ وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أُلقيت كلمة افتتاحية في مؤتمر عُقد في الدوحة، بقطر، بشأن تأثير العنف ضد المرأة على الأسرة؛ وقدمت عرضاً عن الاتجاهات الحديثة في ظاهرة العنف ضد المرأة والأشكال الناشئة عنها في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) الذي عقد بجنيف في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن الردود البرلمانية على العنف ضد المرأة.

١٢- وفي الشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩، شاركت في التظاهرات التالية: في ٢١ كانون الثاني/يناير، ساهمت في حلقة دراسية للخبراء عقدت في جنيف بشأن الإبادة الجماعية، وأبرزت فيها الآثار والأبعاد الجنسانية المتعلقة بهذه الجريمة الخطيرة؛ وأقيمت بعدها حواراً مع لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. وأُلقيت كلمة افتتاحية في اجتماع عالمي بشأن المساواة والعدالة في الأسرة المسلمة عقدته حركة مساواة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير في كوالالمبور. وفي ١٧ شباط/فبراير، حضرت حلقة عمل نُظمت في الإسكندرية بشأن الردود الطبية والقانونية على العنف ضد المرأة؛ وفي الفترة من ٢ إلى ٦ آذار/مارس، شاركت في الدورة الثالثة والخمسين للجنة المعنية بوضع المرأة، وقدمت فيها تقريراً عن الأنشطة التي أُضطلع بها، وأبلغت اللجنة بتقريري المواضيع عن هذا العام. كما شاركت أيضاً في عدد من التظاهرات التي نظمتها منظمات غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة، من بينها حلقة نقاش بمناسبة الاحتفال بالذكرى اليوم الدولي للمرأة، وحلقة نقاش أخرى بشأن تعزيز الدعوة إلى المساواة بين الجنسين والتعاون بين المنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٣- ومن بين أحدث ما اضطلعت به خلال الأشهر الأخيرة من ولايتي مشاركتي في المناسبات التالية: المنتدى الثاني لتحالف الحضارات في إسطنبول (٦-٧ نيسان/أبريل)؛ مؤتمر ديربان الاستعراضي (٢١-٢٣ أبريل)؛ جلسة علنية في البرلمان الأوروبي في بروكسل بشأن النساء في تركيا (٣٠ نيسان/أبريل)؛ مؤتمر عن الديمقراطية والمساواة بين الجنسين في العالم الإسلامي، في كلية الحقوق بجامعة شيكاغو (٨-٩ أيار/مايو)؛ واجتماع ممثلي البرلمانات الوطنية في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في إسطنبول (١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩).

هاء - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية والأراضي الفلسطينية المحتلة

١٤- متابعةً لقراري مجلس حقوق الإنسان ٢٠/٧ و د إ-١/٨، قدمت مساهمة في "التقرير الموحد للإجراءات المواضيعية الخاصة السبع بشأن تقديم المساعدة التقنية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبحث العاجل للوضع في شرق البلد" وهو التقرير الذي قُدم للمجلس في دورته العاشرة (A/HRC/10/59). وفي استعراض لحالة العنف ضد المرأة في البلد المذكور منذ زيارتي الرسمية له في تموز/يوليه ٢٠٠٧، أفدت مع الأسف بأن العنف ضد المرأة لا يزال متفشياً في جميع أنحاء البلد، حتى في المناطق التي انتهت فيها الحرب، شأنه في ذلك شأن انعدام الرعاية وأوضاع الفقر المدقع التي يعانيها من يظلون على قيد الحياة.

١٥- وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان د إ-١/٩ بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة تلك الناجمة عن الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة على غزة، استعرضت أيضاً حالة العنف ضد المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ زيارتي الرسمية إليها عام ٢٠٠٥ وفي أعقاب الهجمات العسكرية.

واو - الرسائل والبيانات الصحفية

١٦- خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير وحتى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وجهت ٩٣ رسالة إلى الحكومات، استرعت فيها انتباهها إلى انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان. وحتى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تلقيت من هذه الحكومات ٣٨ رداً على الرسائل. ويرد في الإضافة ١ تحليل لهذه الرسائل.

١٧- وفي عام ٢٠٠٨ وإلى غاية ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، أصدرت، بالاشتراك مع مقررين خاصين آخرين، بيانات صحفية عن مناسبات مختلفة، بما في ذلك بيانات بشأن اليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩؛ واليوم الدولي للأمم المتحدة لمساندة ضحايا التعذيب (٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)؛ والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)؛ والحملة المستمرة ضد المدافعين عن حقوق المرأة في جمهورية إيران الإسلامية (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، والوضع في زمبابوي في أعقاب الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في ٢٩ مارس (٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨).

ثانياً - الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة

ألف - مقدمة

١٨- يأتي هذا التقرير عقب التقرير الحالي من التقرير الذي أعدته بشأن "معيار العناية الواجبة بوصفه أداة للقضاء على العنف ضد المرأة" (E/CN.4/2006/61)، والذي تم فيه تحديد الخطابات الثقافية وإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي على الصعيد العالمي بوصفها تحديات كبرى أمام تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة. وقد شكلت الخطابات الثقافية موضوع التقرير الذي أعدته في عام ٢٠٠٧ بعنوان "أوجه التقاطع بين الثقافة والعنف ضد المرأة" (A/HRC/4/34)، والذي أفاد بوجود أن تتضمن كل استراتيجية وحيهة في معالجة قضية الثقافة والعنف ضد المرأة منظوراً للاقتصاد السياسي، وذلك بغية تفهم الصلة القائمة بين الثقافة

وعلاقات السلطة والسيطرة. ويهدف هذا التقرير، إلى حد ما، إلى تلبية هذه الحاجة^(٢). وهو تقرير مناسب أيضاً في سياق الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية التي يُتوقع أن يكون لها أثر سلبي وغير متناسب على النساء والفتيات.

١٩- ولدى استخدام أحد نُهج الاقتصاد السياسي، ينحو التقرير إلى تحليل التحديات التي تطرحها بيئة السياسات التحررية الجديدة، ويخرج من دائرة الاقتصار على الجوانب التوزيعية المتعلقة بالفرص المتفاوتة في الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويحدد السياسات والممارسات وهياكل الاستحقاق التمييزية التي تحدد المظاهر الجنسانية لهذه الحقوق. ويعالج التقرير أيضاً النقد الصادر منذ فترة طويلة عن الحركات النسائية بشأن الفصل بين "الجيل الأول" و"الجيل الثاني" من الحقوق على النحو الوارد في العهدين الدوليين^(٣).

٢٠- ويتفادى نهج الاقتصاد السياسي تقسيم ظاهرة العنف ضد المرأة إلى عناصر مستقلة ومعالجتها معالجة انتقائية فصلها عن أسبابها ونتائجها الأساسية. وهو يوفر للدول وغيرها من الفعاليات إطاراً تفي فيه بالتزاماتها المتعلقة بمنع انتهاكات الحقوق الخاصة بالمرأة وحماية هذه الحقوق وإعمالها، سواء أكانت الظروف مواتية أم لا.

٢١- وأتناول في الفرع "أولاً" من هذا التقرير معالم نهج الاقتصاد السياسي والحدود التي يقف عندها حالياً نموذج حقوق الإنسان وممارستها في التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء التمييز والعنف الجنسانيين وفي التصدي لهذه الأوضاع. وأبحث في الفرع "ثانياً" جوانب الترابط بين جملة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية المحددة وهشاشة وضع المرأة إزاء العنف. وتعقب ذلك مناقشة الآثار المترتبة على العمليات العالمية، مثل السياسات الاقتصادية التحررية الجديدة، والتراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، وغيرها من الأزمات، بالإضافة إلى جهود إعادة البناء في مجال ما هو قائم من أوجه عدم المساواة بين الجنسين وأخطار العنف ضد المرأة. ويُختتم التقرير بتقديم توصيات بشأن السبل الكفيلة بضمان قدرة المرأة على إعمال حقوق الإنسان المتعلقة بها إعمالاً تاماً.

باء - اتباع نهج قوامه الاقتصاد السياسي

٢٢- إن الإطار الدولي لحقوق الإنسان ما برح بطيئاً في معالجة حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. وفي حالات انتهاك حقوق الإنسان في المضمار العام، هناك انحياز لطرف ضحايا هذه الانتهاكات من الذكور تبعاً لما لديهم من سلطة في المضمار الخاص. ونتيجة لذلك تُحرّم المرأة من الاستفادة من سبل الانتصاف المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا يُقدّم أي دعم لمبدأ عدم التمييز في الحماية والوقاية وفي التمتع بحقوق الإنسان. ومما يزيد من خطورة التحيز الجنساني الناجم عن الخلط بين الحياة العامة والحياة الخاصة، كثيراً ما تكون انتهاكات حقوق المرأة موضعَ خطابات ثقافية ذات طرح نسبي وذات طرح جوهري تغفل النظم الهرمية المحففة وذات المكنون الاستغلالي وتتعامل مع حقوق المرأة وكأنها غير ذات شأن.

(٢) The report draws on: a comprehensive review of literature; relevant reports of the previous Special Rapporteur on violence against women (E/CN.4/2000/68; E/CN.4/2001/73); reports from United Nations and other international institutions, civil society organizations and research institutes; on an expert consultation and online discussion forum; and responses to questionnaires sent to Governments and non-State actors. See Annex for lists of Governments and persons/organizations who participated in the questionnaire or consultations.

(٣) Romany, Celina, "State responsibility goes private: A feminist critique of the public/private distinction" in Cook, Rebecca J. (ed.), *Human Rights of Women*, University of Pennsylvania Press, 1994, pp. 85- 115.

٢٣- وما برح نهج الحكومات والمؤسسات الدولية في التصدي لمسألة العنف ضد المرأة نهجاً مُجَزَّأً، وقد تم التعامل مع هذه المسألة بمعزل عن الاهتمام المنصب بشكل أوسع على حقوق المرأة ومساواتها بالرجل. وعلى الرغم من أن المادة ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشترط على الدول ضمان تمتع المرأة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية، فمن النادر أن تقوم الحكومات بدمج العوامل الاجتماعية - الاقتصادية في التشريعات والسياسات العامة التي تضعها تصدياً للعنف ضد المرأة. و"عادة ما يفضي بنا التفكير في مسائل حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة إلى التفكير في العنف ضد المرأة وليس إلى التفكير في مسائل الفقر والإسكان والبطالة والتعليم والمياه والأمن الغذائي والتجارة وغيرها من المسائل ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية"^(٤) وبالتالي، فإن فصل مسألة العنف ضد المرأة داخل حركة حقوق الإنسان عن الكفاح الأوسع نطاقاً في سبيل تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية قد أدى إلى تصور هذه المسألة على أنها المشكلة الوحيدة للمرأة^(٥).

٢٤- ونوه الأمين العام في دراسته المتعمقة بشأن العنف ضد المرأة إلى عدم وجود نهج شامل ومتكامل لمعالجة العنف ضد المرأة (A/61/122/Add.1). ويتضح ذلك على سبيل المثال في الأهداف الإنمائية للألفية، التي لم تحدد صراحةً مسألة القضاء على العنف ضد المرأة كهدف متميز. وبالمثل، فعلى الرغم من إشارة حملة "اتحدوا"، التي أطلقها الأمين العام لإنهاء العنف الجنساني بحلول عام ٢٠١٥، إلى الأسباب والنتائج الهيكلية والأساسية للعنف، فإن صفحة حقائق هذه الحملة لا تستكشف الروابط القائمة بين أعمال حقوق المرأة في المشاركة السياسية ودرجة ما تتمتع به من مساواة اجتماعية واقتصادية، ومدى انتشار هذه المشكلة^(٦).

٢٥- ومن الجهة الأخرى، فقد اعترفت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، في العديد من تعليقاتها على تقارير الدول، بالروابط القائمة بين العنف ضد المرأة، والاتجار بالنساء على وجه التحديد، والعنف الأسري والاستغلال، وحرمان المرأة من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء ما يترتب على الأزمة المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم حالياً من آثار في الأعمال التام لحقوق النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك احتمال زيادة درجة العنف الممارس ضدهن^(٧).

٢٦- ووفقاً لمكتب العمل الدولي، فمن المتوقع أن تكون آثار الأزمة الاقتصادية أشد ضرراً على عمالة النساء منها على عمالة الرجال في معظم مناطق العالم^(٨). وإن النساء المهاجرات والعاملات في الخدمة المنزلية ما برحن من بين الفئات الأولى التي فقدت وظائفها، نظراً لما يزاولنه من أعمال غير متفرغة ومرنة وهشة، فضلاً عن التمييز

(٤) Programme on Women's Economic, Social and Cultural Rights, Concept paper, p. 2. (at <http://www.pwescr.org/Concept%20Paper.pdf>)

(٥) Ibid.

(٦) Fact sheets are available at <http://endviolence.un.org/factsheets.shtml>

(٧) "CEDAW: Committee Concerned by Impact of Financial Crisis on Rights of Women and Girls", Press release, 6 February 2009 (see <http://www.un.org/womenwatch/feature/financialcrisis/>)

(٨) Global Employment Trends for Women: March 2009, Geneva: ILO, 2009 (available at http://www.ilo.org/global/What_we_do/Publications/lang--en/docName--WCMS_103456/index.htm)

الجنساني الذي يعتبر عمل المرأة عملاً يمكن الاستغناء عنه^(٩). ومن المتوقع أيضاً أن يتأثر دخل المرأة وأسباب معيشتها تأثراً سلبياً بتركز النساء في قطاع الصادرات، مثل الصناعة التحويلية والزراعة ذات القيمة العالية، وانخفاض مبالغ تحويلات المهاجرات العاملات في مجال الرعاية، والتشدد في شروط تمويل المزارعات والمقاولات بالقروض البالغة الصغر^(١٠). ويتنبأ البنك الدولي بانتقال ٥٣ مليون شخص إضافي في البلدان النامية إلى دائرة الفقر هذا العام، مما يرفع من العدد الكلي للأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم إلى ما يزيد عن ١,٥ مليار شخص. وهذا من شأنه أن يعرض للخطر عملية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي ترمي إلى خفض معدلات الفقر والجوع ووفيات الرضع والأمهات أثناء النفاس، والأمية بحلول عام ٢٠١٥. وقد تؤدي هذه الإشارات المقلقة إلى انتكاسات خطيرة في مجال السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة.

١- العناصر الرئيسية لاتباع نهج قائم على الاقتصاد السياسي في التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة

٢٧- خلافاً للاقتصاد التقليدي، فإن اتباع نهج قائم على الاقتصاد السياسي يوضح أوجه الترابط القائمة بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويبين أن السلطة لا تعمل من خلال الإجراءات القسرية فحسب، بل تعمل أيضاً من خلال علاقات الإنتاج وإعادة الإنتاج التي تتسم بالتنظيم وتحكم في توزيع الموارد والمنافع والامتيازات والسلطات وفي استخدامها داخل البيت والمجتمع بوجه عام. ويتفاعل الاقتصاد السياسي مع تنظيمات المجتمع المؤسسية والإيديولوجية ويغير ويعيد تشكيل هذه التنظيمات التي فيها تتحدد الهويات والأوضاع الجنسانية وتُرسَم حدود الحقوق والحريات.

٢٨- ويرتبط النهج القائم على الاقتصاد السياسي بثلاثة عناصر هيكلية رئيسية تؤثر على أسباب المعيشة وعلى العنف ضد المرأة.

٢٩- والعنصر الأول هو تقسيم العمل على أساس الجنس في مجالي الحياة العامة والحياة الخاصة، ويلقى هذا التقسيم دعم الإيديولوجيات الجنسانية التي تجعل المرأة مسؤولة بالدرجة الأولى عن العمل غير المأجور وغير المنظور في معظم الأحيان داخل الأسرة، مما يؤدي إلى حدوث تفاوت في القدرة التفاوضية بين الرجل والمرأة داخل الأسرة. كما تتدن القيمة الممنوحة في الحياة العامة وسوق العمل للمهن المتعلقة بخدمات الرعاية والقريبة في طبيعتها من أعمال الرعاية التي عادة ما تؤديها المرأة في البيت دون أجر. وقد أدى تدويل الأعمال المتعلقة بالإنجاب إلى توسع نطاق تقسيم العمل إلى المجال عبر الوطني بسبب هجرة النساء من البلدان النامية لتوفير خدمات

(٩) Seguino, Stephanie, written statement to the Interactive Expert Panel on Emerging Issues: The Gender Perspectives on the Financial Crisis, held on 5 March 2009 at the fifty-third session of the Commission on the Status of Women
(http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw53/panels/financial_crisis/Seguino_25Feb09.pdf).

(١٠) M. Buvinic (World Bank) written statement to the Interactive Expert Panel... (see note 9 above)
(http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/csw53/panels/financial_crisis/Buvinic.formatted.pdf).

الرعاية للأسر في البلدان الأكثر غنى^(١١). ويحدّد التقسيم الدقيق للأدوار في المجال الأسري من مشاركة المرأة في الحياة العامة ومن إمكانية حصولها على فرص اقتصادية داخل السوق، مما يتسبب في قيام هياكل هرمية تجعل المرأة أسيرة بيئات مشحونة بالعنف.

٣٠- والعنصر الثاني البارز في تحليل حقوق المرأة والذي يقوم على الاقتصاد السياسي هو البيئة العالمية المعاصرة للاقتصاد الكلي. وقد غدّت المنافسة الرأسمالية حركة البحث عن الموارد واليد العاملة الرخيصة وعن ظروف الاستثمار التي من شأنها تعظيم الأرباح على الصعيدين المحلي وعبر الوطني. وفي هذا السياق، فإن عمليات إعادة توطین الصناعات في أطراف المدن قد عملت على اختلال الاقتصادات المحلية وغيرت أسواق العمل بشكل جذري، مما أدى إلى زيادة سوء التنظيم في اقتصادات تتسم بالأجور المنخفضة والوظائف غير المضمونة، وإلى اجتذاب أعداد لم يسبق لها مثيل من نساء المجتمعات النامية للعمل مقابل الأجر.

٣١- ولئن أدت بيئة السياسات التحررية الجديدة إلى توسع نطاق عمالة المرأة، فإنها أدت أيضاً إلى تكثيف عبء العمل الملقي على عاتقها في السوق وفي البيت وإلى تأنيث الفقر، لا سيما لدى العاملات غير الماهرات والنساء الفقيرات والمهمشات اللواتي لا يمكنهن الحصول على الموارد الإنتاجية والقدرات الأساسية. هذه الحالات من الفقر والتهميش وانعدام آليات الحماية تجعل من المرأة هدفاً سهلاً للإيذاء وتسدّ آفاق الأعمال التدريبية لحقوقها^(١٢).

٣٢- وإن السياسات التحررية الجديدة قد خفضت من قدرة الدول على تنظيم رؤوس الأموال وفرض الضرائب عليها، مما يتسبب في حدوث مشكلة إنفاذ^(١٣)، في مجالي حقوق الملكية والعقود على حد سواء، وفي إلغاء الخدمات العامة ومخصصات الضمان الاجتماعي. وفي ظل هذه الظروف، بات من الضروري الرجوع إلى استراتيجيات الإنفاذ على مستوى المجتمع المحلي واستراتيجيات البقاء - القائمة بشكل واسع على مبادرات تقوم بها النساء. وإحدى النتائج المتمخضة عن الترعّات المحلية/"القبلية" تتمثل في تعزيز دور الجهات الفاعلة اللامركزية التي تستند إلى الثقافة/الدين في تحديد السياسة المرتبطة بالهوية انطلاقاً من مثل محافظة/أصولية، وفي توفير الخدمات للفئات

See Parrenas, Rhacel Salazar, *Servants of Globalization: Women, Migration, and Domestic Work*, (١١) California: Stanford University Press, 2001

Elson, Diane, "Gender justice, human rights, and neo-liberal economic policies," in M. (١٢) Molyneux and S. Razavi (eds.), *Gender, Justice, Development and Rights*, New York: Oxford University Press, 2002, pp. 78-114

Ertürk, Korkut, "Globalization and social fragmentation: Towards a post-Walrasian Insight." Paper (١٣) prepared for Expert Consultation, Economics MA Program Friday Seminars, December 14, 2007 Istanbul Technical University, Istanbul, Turkey 2008

المحرمة. وقد فرضت هذه الاتجاهات تحديات أمام التطبيق العالمي لمعايير حقوق الإنسان، وبخاصة ما تعلق منها بمطالبات المرأة بالحقوق والمساواة^(١٤).

٣٣- ومن المفارقات أن الأزمة المالية الراهنة تتيح للحكومات والمؤسسات الدولية فرصة حاسمة للاستثمار في مجال الخدمات العامة والهياكل الأساسية من أجل استحداث الوظائف وتحسين الإنتاجية وإنعاش الطلب الاقتصادي. ويمتلك هذا الاستثمار، إذا لقي التخطيط الجيد، إمكانية توسيع نطاق الفرص الاقتصادية والعمالة المتاحة للمرأة وإمكانية حصولها على طائفة واسعة من الاستحقاقات الأخرى. وتبين الدراسات أن دخل المرأة ومشاركاتها الاقتصادية يساهمان مساهمة كبيرة في إجمالي التنمية الاقتصادية والرفاه المجتمعي^(١٥)؛ فالمرأة تميل إلى الاستثمارات الأقل مجازفة وتحصل من استثماراتها على عائدات أفضل من تلك التي يحصل عليها الرجل^(١٦).

٣٤- والعنصر الثالث لتطبيق النهج القائم على الاقتصاد على حقوق المرأة يتصل بالأبعاد الجنسانية لحالي الحرب والسلام، وترتبط هذه الأبعاد ارتباطاً وثيقاً بالنظام الذكوري وبالأثار الجنسانية المتفاوتة للعولمة. والتراعات المسلحة، التي كثيراً ما تكون على صلة بالسيطرة على السلطة والموارد الإنتاجية، تعمل على تطبيع العنف ونشره في كامل أرجاء المجتمع. وكثيراً ما يَشيد العنف الذي تمارسه كل من الدولة والجماعات بالعدوان الذكوري ويكرس الإفلات من العقوبة المتعلقة بالعنف الذي يمارسه الرجال على النساء. وإن تقارير بعثاتي عن البلدان التي تشهد نزاعات وعن مناطق مرحلة ما بعد النزاع قد وثّقت الارتباط القائم بين العنف ضد المرأة، والتراعات، والترعة العسكرية^(١٧).

٣٥- وقد أدت النزاعات والحروب والخطط الأمنية إلى إفقار المجتمعات، كما تسببت في التنازل لصالح الإنفاق العسكري عن الإنفاق على التنمية وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة^(١٨). وبناءً على ذلك فقد

(١٤) This is a complex phenomenon, certain aspects of which were addressed in my 2007 report on “intersections between culture and violence against women” (A/HRC/4/34). See also the Association for Women's Rights in Development (AWID) study based on the responses of more than 1,600 women's rights activists globally (*Religious Fundamentalisms Exposed: Ten myths revealed about religious fundamentalisms*, AWID, Toronto, 2008, available at <http://www.awid.org/eng/About-AWID/AWID-News/Ten-myths-about-religious-fundamentalisms>)

(١٥) See Coleman, Isobel, “The payoff from women's rights,” *Foreign Affairs*, Vol. 83 No. 3 May/June 2004, pp. 80–95.

(١٦) Barber, Brad M. and Odean, Terence, “Boys will be boys: Gender, overconfidence, and common stock investment,” *The Quarterly Journal of Economics* Vol. 116 No. 1 (2001), pp. 261-292.

(١٧) See reports on my missions to El Salvador (E/CN.4/2005/72/Add.2), Guatemala (E/CN.4/2005/72/Add.3), Occupied Palestinian Territories (E/CN.4/2005/72/Add.4), Afghanistan (E/CN.4/2005/72/Add.4); and the report of the A/HRC/7/5, and Democratic Republic of the Congo (E/CN.4/2006/61/Add.1) previous Special Rapporteur entitled “Violence against women perpetrated and/or condoned by the State during times of armed conflict (1997-2000)” (E/CN.4/2001/73).

(١٨) Balakrishnan, Radhika, *Why MES with human rights? Integrating macroeconomic strategies with human rights*, Manhattan: Marymount Manhattan College, 2004, p. 34 (available at http://www.mmm.edu/news/images/MES-HR_9.71.pdf)

تتضمن عملية إعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع خصخصة الخدمات العامة والهياكل الأساسية، مما يؤدي إلى تدهور حقوق المرأة من خلال تحميلها أعباء أثقل في أعمالها المنزلية^(١٩)، بالإضافة إلى إقامة نظم سياسية وقانونية تكون فيها مشاركة المرأة مشاركة محدودة أو غير هامة^(٢٠).

٣٦- ويشدد النهج القائم على الاقتصاد السياسي على أنه من غير الممكن تحقيق الاستقرار بدون عدالة. وقد ثبت أن الأولوية التي توليها الحكومات في العديد من حالات ما بعد انتهاء النزاع للأمن الوطني والأجهزة الانتخابية على حساب الأمن الإنساني تعمل على زعزعة الأوضاع في المدى البعيد. وطالما كانت المرأة غير قادرة على الاحتكام إلى القضاء وعلى الحصول على الأمن الجسدي والحقوق الاجتماعية - الاقتصادية، فإنها ستظل عرضة للعنف في زمن السلم^(٢١).

٢- إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع الحقوق المدنية والسياسية

٣٧- أدت التوترات الناشئة عن المعالجة الثنائية التي قسمت الحقوق في العهدين المتلازمين إلى حقوق مدنية وسياسية، وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، وفضلت الأولى منها على الأخيرة، إلى إعاقة الجهود المبذولة لتغيير الأوضاع الكامنة وراء أوجه عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البيان الذي أدلت به في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ "... إن الدول والمجتمع الدولي ككل، لا تزال تتغاضى في أكثر الأحيان عن الانتهاكات التي تقع للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي من شأنها، إذا ما حدثت للحقوق المدنية والسياسية، أن تُثير تعبيرات عن الفزع والغضب، وأن تفضي إلى نداءات متضافرة لاتخاذ تدابير إنصاف عاجلة" (E/1993/22، المرفق الثالث، الفقرة ٥).

٣٨- إن التصور الذي يعتبر بشكل عام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٢٢) حقوقاً "متوخاة" يمكن تحقيقها تدريجياً بالاعتماد على الموارد المتاحة للدولة، خلافاً للحقوق المدنية والسياسية التي تُنظر إليها على أنها حقوق "إلزامية" يتعين ضمانها على الفور، قد تعرّض إلى انتقادات من مثقفات ذوات نزعة نسائية، حيث ذكرن أنه يمكن النظر إلى عملية إعمال الحقوق الأخيرة على أنها عملية تدريجية^(٢٣). وكلا العهدين يفرض على الحكومات واجبات إيجابية كي تمثل لالتزاماتها بشكل غير تمييزي. وعلى الرغم من أن تنفيذ حقوق الإنسان كافة يتضمن

(١٩) Seguino, Stephanie, "The road to gender equality: Global trends and the way forward," in G. Berik, Y. Rodgers and A. Zammit (eds). *Social Justice and Gender Equality: Rethinking Development Strategies and Macroeconomic Policies*, New York: Routledge, 2008, pp. 44-69

(٢٠) Klein calls this "disaster capitalism." See Klein, Naomi, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*, New York: Metropolitan Books, June 2008

(٢١) .See reports on the missions referred to in footnote 17 above

(٢٢) In light of the theme of this paper, the focus is on economic and social (ES), rather than cultural rights

(٢٣) .Elson, loc. cit. (note 12 above), p. 80

جانباً اقتصادياً ومادياً^(٢٤)، فإن قيود الميزانية لا تعفي الدولة من الامتثال بشكل غير تمييزي لالتزامها الذي يقضي بتحسين الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية لمن يخضعون لولايتها القضائية. ولا يمكن للدول، على سبيل المثال، أن تأخذ بإصلاحات على صعيد الاقتصاد الكلي بالاشتراك مع مؤسسات اقتصادية متعددة الأطراف أو أن تضع سياسات لتحرير التجارة قد تؤدي إلى تقويض التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٢٥).

٣٩- وعلى الرغم من هذه الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن الدول، في تصديها لمسألة العنف ضد المرأة، تركز عادةً على إصلاح الهياكل القضائية والقانونية أكثر من تركيزها على إحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. وإن النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة يفرض "التزاماً إيجابياً للدول بتلبية الاحتياجات الأساسية" وتنفيذ استراتيجيات عملية لضمان تحقيق هذه النتيجة^(٢٦). وفي إطار التغيرات والأزمات العالمية، فإن هذا الجانب يكتسي أهمية خاصة، ليس من حيث تمتع المرأة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فحسب، بل أيضاً من حيث منع تعميق الفوارق بين الجنسين.

٤٠- وإنه لمن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن إعادة التشكيل الهيكلي على الصعيد العالمي قد أدت إلى تعاظم سلطة الشركات والمؤسسات الدولية في عمليات الاقتصاد الكلي مقارنة بالدور الذي تضطلع به سلطة الدولة. ويدعو هذا الوضع إلى توسيع مفهوم الالتزام الإيجابي ليشمل هذه الجهات الفاعلة من غير الدول^(٢٧).

جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٤١- إن تأثير العولمة قد تلاشى، وضعفت قدرة المرأة على الاستفادة من الفرص المتاحة، مع تجنب الأخطار الناجمة عنها بسبب انعدام المساواة بين الجنسين، وهياكل الاستحقاقات المتفاوتة، وانعدام الأمن الاقتصادي في الرأسمالية العالمية، بالإضافة إلى ضعف قدرة الدولة على تنظيم العدالة وضمانها. وبوجه خاص، فإن المرأة الفقيرة التي يتم حرمانها بصورة منهجية من الحصول على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية ستكون أكثر عرضة للإساءة والصعوبات.

Nussbaum, Martha C., "Women's bodies: Violence, security, capabilities," in *Journal of Human Development* Vol. 6, No. 2 (July 2005), pp. 167-183. (٢٤)

Chinkin, Christine, "The protection of economic, social and cultural rights post conflict", prepared for the Women's Rights and Gender Unit, OHCHR, Geneva, p.19 (available at http://www2.ohchr.org/english/issues/women/docs/Paper_Protection_ESCR.pdf). (٢٥)

Rubenstein, Leonard, S., "How international human rights organizations can advance economic, social and cultural rights: A response to Kenneth Roth." *Human Rights Quarterly*, Vol. 26, No. 4 (2004), p. 851. (٢٦)

See Clapham, Andrew, *Human Rights Obligations of Non-State Actors* (Collected Courses of the Academy of European Law), New York: Oxford University Press, March 2006. (http://fds.oup.com/www.oup.co.uk/pdf/0-19-829815-3.pdf). (٢٧)

٤٢- ويهدف هذا الفرع إلى إقامة روابط بين العنف ضد المرأة وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الحق في السكن اللائق، والملكية، والميراث، والغذاء، والماء، والتعليم، والصحة، والحق في العمل اللائق والضمان الاجتماعي. وهذه حقوق معترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومضمونة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١- الحق في سكن لائق

٤٣- لا يتضمن الحق في سكن لائق مجرد ضمان الحياة بل يتضمن أيضاً الاستفادة من الخدمات العامة والمشاركة في الأطر المادية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية. وقد يتسبب انعدام السكن اللائق في إثارة العنف ضد المرأة، والعكس صحيح^(٢٨). وقائمة النساء المعرضات لخطر العنف نتيجة انعدام فرص الحصول على سكن بديل تشتمل على النساء المشرعات داخلياً واللاجئات، والعاملات في الخدمة المنزلية، والفقيرات من الأمهات العازبات، وضحايا العنف من النساء اللواتي يعشن في بلدان لا توفر مراكز إيواء آمنة أو تتيح مساكن على المدى الطويل للنساء المعتدى عليهن.

٤٤- ويرتبط الحرمان من السكن ارتباطاً وثيقاً بالتهجير العنيف والقسري على النحو المشهود في الصراعات الأهلية. وبوجه خاص، فإن خطر العنف يكون وخيماً على اللاجئات من النساء والفتيات اللواتي يعشن في مخيمات لا تُحترم فيها حرمة الحياة الخاصة وقد يجبرن على العيش في مكان إيواء واحد فيها مع رجال غرباء أو على مقربة منهم، مما يزيد من درجة تعرضهن للمخاطر. وقد تم تسجيل العنف الجنسي على أنه مشكلة خطيرة في هذه الحالات. وما إن ينتهي النزاع حتى تجد النساء العائدات إلى أوطانهم أنه لم تعد لديهن بيوت أو أراضٍ يعدن إليها نتيجة عوامل التدمير، والترحيل القسري إلى أماكن أخرى، وقوانين الميراث التمييزية، وعدم وجود سندات ملكية، ووجود ساكنين جدد، وغيرها من العوامل.

٤٥- وإن مشاريع التنمية الواسعة والأحداث الدولية الكبرى قد تنطوي على عمليات طرد واسعة النطاق للفقراء من منازلتهم وأراضيهم من أجل إخلاء الأماكن المرغوب فيها أو بناء هياكل أساسية. والأثر الذي تتركه عمليات الطرد التي تنفذها في معظم الأحيان الميليشيات أو القوات المسلحة هو أثر مدمر للغاية على النساء ويرتبط بارتفاع معدلات العنف البدني والنفسي والاقتصادي قبل عمليات الطرد وأثناءها وبعدها^(٢٩). وينطبق هذا

(٢٨) Proceedings, Asia-Pacific Regional Consultation on 'The Inter-linkages between Violence against Women and Women's Right to Adequate Housing', held in cooperation with the Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context, New Delhi, India, October, 2003: p. 37 and 54 (available at http://www.hic-sarp.org/interlinkages_VAW&RAH.pdf)

(٢٩) Centre for Housing Rights and Eviction (COHRE), 2002, *Violence: the impact of forced evictions on women in Palestine, Nigeria and India* (available at http://www.cohre.org/view_page.php?page_id=328#article1131)

الوضع على كل من العنف الممارس ضد المرأة على يد سلطات الدولة، والجهات الفاعلة من غير الدول، وأفراد المجتمعات المحلية، فضلاً عن العنف المنزلي.

٤٦- وإن انتهاك حق المرأة في الحصول على سكن لائق قد أدى أيضاً إلى حدوث عنف جنساني أثناء الكوارث الطبيعية والإنسانية وفي أعقابها. وكشفت دراسة عن إعادة بناء المساكن في سياق الاستجابة الدولية إزاء التسونامي في سري لانكا وتاميل نادو تجاهلاً فاضحاً لحقوق النساء والفتيات^(٣٠). وقد سُلمت التعويضات بصورة عامة إلى أرباب العائلات من الذكور الذين لم يتقاسموها في العديد من الحالات مع النساء أو مع الأسر التي لم تبقى فيها إلا نساء على قيد الحياة^(٣١).

٤٧- وتترتب أيضاً على عمليات الطرد والتهجير القسرية آثار تمس سائر الحقوق التي يتناولها هذا الفرع.

٢- الحقوق في الملكية والأرض والإرث

٤٨- يرتبط الحق في السكن اللائق ارتباطاً تكاملياً مع الحقوق في الملكية والأرض والإرث. وتمثل الفجوة بين الجنسين في ملكية الأراضي والسيطرة الفعلية عليها العنصر الوحيد الأكثر إسهاماً في الفجوة القائمة بين الجنسين في الرفاه الاقتصادي والوضع الاجتماعي والتمكين في الاقتصادات الزراعية لمعظم البلدان النامية^(٣٢). وتعد الملكية أصلاً مستديماً لكسب العيش يُمكنه أن يُدرّ دخلاً ويوفر الأمن. وملكية الأرض تمنح المرأة حقوقاً اقتصادية وفرصاً لتجنب الأوضاع التي تتعرض فيها للعنف. كما أن ملكية الأرض تزيد القدرة التفاوضية للمرأة داخل الأسرة وفي المجتمع ككل.

٤٩- وقد خلصت البحوث التي أُجريت في ولاية كيرالا إلى أن الملكية المستقلة للمرأة تعزز وضعها المتراجع، ومن ثم تؤدي دوراً وقائياً مهماً في منع العنف المنزلي^(٣٣). وفي كينيا، كما في العديد من مناطق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتوقف إمكانية تصرف المرأة في ممتلكاتها على علاقتها بالرجل. فعندما تنفصل المرأة عن زوجها أو عندما يُتوفى زوجها، فإنها تواجه احتمال فقدان منزلها وأرضها ومنقولاتها المنزلية وممتلكاتها الأخرى. وعدم ضمان حقوق المرأة في الملكية على قدم المساواة مع الرجل عند انفصالها أو طلاقها يؤدي إلى تثبيط همتها عن ترك

(٣٠) Habitat International Coalition (HIC), Report of a Fact-Finding Mission to Tamil Nadu, India and Sri Lanka South Asia Regional Programme, South Asia Regional Programme, Housing and Land Rights Network, New Delhi Mission report, 2005 (see <http://www.hic-net.org/document.asp?PID=277>)

(٣١) Ibid.

(٣٢) Agarwal, Bina, *A Field of One's Own: Gender and Land Rights in South Asia*, Cambridge University Press: Cambridge South Asian Studies, 1994

(٣٣) Agarwal, B. and Panda, P., "Towards freedom from domestic violence: The neglected obvious", *Journal of Human Development and Capabilities: A Multi-Disciplinary Journal for People-Centered Development*, Vol. 8, No. 3 (2007), pp. 359-388

الزيجة العنيفة نظراً إلى أنها قد تُجبر على الاختيار بين العنف في المنزل والفقر في الشارع^(٣٤). كما أن المرأة التي تفتقر إلى الموارد المستقلة للمعيشة قد تدعى لمطالبات ممارسة علاقة جنسية غير مأمونة، برغم مخاطر اكتساب العدوى بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز وغير ذلك من الأمراض^(٣٥). وتعيش المرأة الريفية في جنوب أفريقيا في كثير من الأحيان في أسر معيشية تعولها إناث، تعاني فيها من الفقر المزمن، وتعرض لمستويات متزايدة من العنف ولمخاطر بالغة من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. وقد أرغم العديد من هؤلاء النساء على ترك أرض أسلافهن من جراء نظام الفصل العنصري^(٣٦).

٥٠ - وإن صعوبة مطالبة المرأة بحقوقها في ملكية الأرض تتصل بالقوانين التي تميز على أساس الجنس، مثل قوانين الزواج والطلاق المنحازة إلى الرجل، والتحيز الموجود داخل هيئات فض منازعات الأراضي التي تتألف من الرجال وتُستبعد المرأة فيها من عملية اتخاذ القرار. وحالات النزاعات العنيفة تكشف بشكل صريح ومباشر كيف أن انتهاكات الحق في ملكية الأراضي لا تنفصل عن أعمال العنف البدني ضد المرأة. ففي النزاع المسلح الأوغندي، استخدم الاغتصاب ذو الطابع العسكري استخداماً استراتيجياً من أجل الاستيلاء على أصول النساء، بما في ذلك الأراضي والمنازل، حيث كان بعض تلك الأصول لازماً للمجهود الحربي، أو كان في الواقع ضمن أسباب النزاع. فإذا اضطرت المرأة إلى العيش في فقر، وفي تشرد في كثير من الأحيان، فإنها تكون أشد تعرضاً للعنف المستمر^(٣٧).

٣- الحق في الغذاء والأمن الغذائي

٥١ - يضعف حق المرأة في الغذاء نتيجة لضعف فرص حصولها وسيطرتها على موارد إنتاجية أخرى من جراء التمييز الذي تتعرض له في التعليم، وانخفاض دخلها، وعدم المساواة في توزيع الغذاء داخل الأسرة، وعدم كفاية الرعاية الصحية الأولية، والاستبعاد من عمليات اتخاذ القرارات. وعادةً ما تتحمل المرأة نصيباً أكبر من أعباء الأزمات الغذائية، وارتفاع أسعار الغذاء، وخصخصة عمليات الإمداد بالغذاء. كما أن دور المرأة كمقدمة للغذاء والرعاية لأسرتها، إضافة إلى افتقارها بشكل عام إلى حقوق الملكية والعمل، يجعلها أكثر ضعفاً حال حدوث قصور فيما يتعلق بالغذاء. فمثلاً، لكي توفر المرأة الطعام لأسرتها، فقد تُضطر إلى ممارسة البغاء وتعرض نفسها

Human Rights Watch, *Double Standards: Women's Property Rights Violations in Kenya*, 3 March 2003, p. 25 (available at <http://www.hrw.org/en/reports/2003/03/03/double-standards>)

Dennis, Suzanna and Zuckerman, Elena, *Gender Guide to World Bank and IMF Policy-Based Lending*. Washington: Gender Action, 2006, p. 43 (available at <http://www.genderaction.org/images/GA%20Gender%20Guide%20to%20World%20Bank%20and%20IMF%20FINAL.pdf>).

The South African Civil Society Information Service, "South Africa: Rural Women and Land Reform: When Will We move beyond the rhetoric?" 3 September 2008 (available at <http://www.sacsis.org.za/site/news/detail.asp?iData=161&iCat=253&iChannel=1&nChannel=News>)

Turshen, Meredith, "The political economy of violence against women during armed conflict in Uganda", *Social Research*, Fall 2000, p. 804

لخطر العنف والعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ففي مخيمات المهجرين داخلياً، أُجبر العديد من الفتيات والسيدات على ممارسة "الجنس من أجل البقاء" مقابل الحصول على الغذاء.

٥٢- وتعاني المرأة العاملة في الإنتاج الزراعي من أشد الآثار السلبية لتحرير التجارة ولتغير الأسواق الزراعية. فرغم أن المرأة الريفية الفقيرة تشكل أغلبية العمالة الزراعية في العديد من البلدان النامية، لافتقارها إلى الموارد وأمن الحيازة والائتمان والمعدات والتدريب والدراية بالسوق، فإنها تتعرض لمزيد من التهميش من جراء تحرير التجارة الذي هو في صالح الإنتاج الكبير الحجم للمحاصيل النقدية التصديرية. والأمن الغذائي يُنم عن واحدة من النتائج الأشد تشوهاً للتوزيع المتفاوت للتجارة الدولية.

٥٣- ويؤدي تحرير التجارة إلى تخفيضات جمركية، مما يحدّ من الأموال المتاحة للاستثمار الزراعي ولتقديم الخدمات الزراعية التي يمكن أن تساعد المرأة على إنتاج الغذاء بكفاءة أفضل للسوق المحلي ولأسواق التصدير^(٣٨). ورغم أن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة يسمح بالإعفاء من بعض الالتزامات التي تفرضها سياسة التحرير، لأغراض الأمن الغذائي، فإنه من غير الواضح ما إذا كانت هذه التوقعات ستؤدي إلى تحسن الأمن الغذائي لأفقر السكان في البلدان الفقيرة.

٤- الحق في الحصول على الماء

٥٤- إن المهمة التي تضطلع بها المرأة في جلب وتقديم المياه النقية لأسرتها ومجتمعها تعرضها لمخاطر وتحديات تماثل ما تتعرض له في سبيل توفير الغذاء. فعلى المرأة أن تقطع مسافات بعيدة لجلب الماء في المجتمعات التي تعاني من نقص المياه النقية. وتروي السيدات الحوامل في نيبال عن معاناتهن في جلب الماء لأسرهن وما يتعرضن له من مخاطر إسقاط أجنّتهن أثناء هذه الرحلة^(٣٩). وأفيد كذلك عن تعرض النساء النيجيريات للاغتصاب من جانب الرجال، أو للاعتداء من جانب الحيوانات البرية، أثناء رحلة جلب الماء^(٤٠).

٥٥- كما أن تلوث إمدادات المياه تأثيراً ضاراً على المرأة بشكل خاص. فنظراً لأن المرأة هي التي تجلب الماء الذي تستخدمه في طهي الطعام، فإنها قد تتعرض للوم على العواقب الصحية التي قد تحدث، أو قد تُضطر إلى قطع مسافات بعيدة لجلب الماء النقي حال عدم توفر مصادر محلية. وتتعرض النساء البنغاليات الفقيرات المصابات بالتسمم بالزرنيخ للنبذ الاجتماعي، ولا يحصلن على تغذية وعناية طبية كافية، مما يزيد من فرص تعرضهن

Spieldoch, Alexandra, *A Row to Hoe: The Gender Impact of Trade Liberalization on our Food System, Agricultural Markets and Women's Human Rights*, Geneva: Institute for Agriculture and Trade Policy, 2007 (available at <http://www.tradeobservatory.org/library.cfm?refID=96833>) (٣٨)

Regmi Sabrina, "Nepali women and their struggles over water during Pregnancy". (٣٩)
International Feminist Journal of Politics, Vol. 9, No. 4 (2007), pp. 522-523

.Rotimi, Olayinka, "Ogijo, Nigeria: Testimony", *ibid.*, p. 521 (٤٠)

للغف^(٤١). ويؤدي التشيع الكيميائي لإمدادات المياه على الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك إلى تسمم الأجنة في بطون أمهاتها، في الوقت الذي تزداد فيه حالات الإصابة بسرطان الثدي^(٤٢). وتشير تقارير من منطقة كوبوراك، في بيرو، إلى تعرض النساء لإساءة المعاملة والتأنيب الاجتماعي من أزواجهن عند سعيهن للحصول على المياه النقية^(٤٣). كما أن الكفاح في سبيل الحصول على المياه النقية يتسبب في العنف المتوارث بين الأجيال، كما هو الحال في الثقافة الأمريكية الأصلية، بسبب إغراق أراضي قبائل الكري في كندا من جراء بناء سد خليج جيمس ببي الكهرمائي^(٤٤).

٥٦ - وإن خصخصة المياه، التي تشجعها في كثير من الأحيان سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في البلدان النامية، قد أدت إلى احتكار للموارد الطبيعية، مما أدى بدوره إلى ارتفاع في الأسعار يثقل كاهل فقراء المناطق الحضرية بشكل خاص في الحصول على المياه.

٥٧ - ومن ناحية أخرى، ارتبط تيسر الحصول على المياه النقية بتمكين الفتيات والسيدات وحمايتهن من العنف. ومن شأن الحصول بشكل عادل على المياه لأغراض الإنتاج أن يتصدى لبعض الأسباب الجذرية للفقر والتفاوت بين الجنسين التي تؤجج العنف ضد المرأة. فتيسر الحصول على الماء يحرر الفتيات، مما يمكنهن من تحسين الانتظام في الدراسة، ويمسّن فرص كسب الدخل والحصول على الموارد الاقتصادية التي تقلل من تعرض النساء للعنف^(٤٥).

٥ - الحق في الصحة

٥٨ - حددت منظمة الصحة العالمية العنف ضد النساء بوصفه أحد العوامل الأساسية المحددة للصحة^(٤٦). وأشارت دراسة متعددة البلدان أجرتها المنظمة إلى أن "النساء اللاتي تعرضن في وقت ما إلى عنف بدني أو جنسي أو كليهما يزداد احتمال معاناتهن من مشاكل صحية أكثر من غيرهن ممن لم يتعرضن لعنف من شريكهن". وقد

(٤١) Hassan, M. Manzurul, Aitkins, P. J., Dunn, C.E., "Social implications of arsenic poisoning in Bangladesh", *Social Science and Medicine*, Vol. 61 (2005), pp. 2201-2211 (see <http://www.physics.harvard.edu/~wilson/arsenic/references/Hassan,%20Atkins,%20and%20Dunn.pdf>)

(٤٢) Sze, Julie, "Boundaries of violence: Water, gender and globalization at US borders", *International Feminist Journal of Politics*, Vol. 9, No. 4 (2007), pp. 475-84

(٤٣) Delgado J.V. and Zwartveen, M., "The public and private domain of the everyday politics of water: The constructions of gender and water power in the Andes of Peru", *ibid.*, pp. 503-511

(٤٤) Ghosh, Nandita, "Women and the politics of water: An introduction", *ibid.*, pp. 443-454

(٤٥) Interagency Taskforce on Gender and Water, *Gender, Water and Sanitation: A Policy Brief*, 2006 (available at <http://www.unwater.org/downloads/unwpolbrief230606.pdf>).

(٤٦) *Human Rights, Health and Poverty Reduction Strategies*, Health and Human Rights Publication Series, Issue No. 5 (April 2005), p. 23 (available at <http://www.who.int/hhr/news/HRHPRS.pdf>)

أبلغت النساء اللاتي تعرضن لإساءة المعاملة عن معاناتهن في الأسابيع الأربعة السابقة للاستقصاء من مشاكل في المشي وفي مباشرة أعمالهن اليومية، وشعور بالآلام، وفقدان الذاكرة، ودوار [وإسقاط]"^(٤٧).

٥٩- ويؤثر العنف ضد المرأة على صحتها الجنسية والإنجابية، التي هي أحد الجوانب الرئيسية في حق المرأة في الصحة^(٤٨). ويؤثر التعرض للعنف تأثيراً عكسياً على الصحة الإنجابية، بغض النظر عن مستوى الغنى^(٤٩). ويحقق لضحايا العنف ضد المرأة الحصول على التعويض الكافي والتأهيل اللذين يشملان صحتهم الجنسية والنفسية^(٥٠). غير أن هذا الدعم لا يُقدّم في كثير من الأحيان. وقد تؤثر خصخصة الخدمات الصحية على حصول النساء الضحايا من العنف على الرعاية الصحية، إذ أدى تطبيق نظام دفع المريض لرسوم الخدمات إلى الحد بصورة كبيرة من حضور النساء إلى العيادات الصحية^(٥١).

٦٠- كما يُعتبر العنف ضد المرأة سبباً رئيسياً في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يؤثر في حق المرأة في الصحة^(٥٢). ونظراً لزيادة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الإناث^(٥٣)، يُعتبر القضاء على العنف ضد المرأة تدخلاً حاسماً من أجل الحد من انتشار الجائحة. كما أن العنف الممارس ضد المرأة والخوف منه يمتنعان العديد من النساء من أن يطلبن من شركائهن ممارسة علاقة جنسية مأمونة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات العدوى بالفيروس. وتعرض العديد من النساء أيضاً لعنف شديد من جانب شركائهن حالما تُعرف إصابتهن بالعدوى. ولكي تعتني المرأة بأفراد أسرتها المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنها تُضطر إلى ممارسة عمل شديد المخاطر، مثل البغاء، أو تُضطر إلى إخراج أطفالها، ولا سيما الفتيات، من المدارس لمعاونتها في المهام الموكلة إليها، مما يؤدي إلى تفاقم دوامة توارث الفقر والعنف بين الأجيال^(٥٤).

Multi-Country Study on Women's Health and Domestic Violence against Women, (٤٧)
.Geneva, 2005, p. 14 (available at http://www.who.int/gender/violence/who_multicountry_study/en/).

.Human Rights, Health and Poverty... (note 46 above), p. 9 (٤٨)

Kishor, S. and Johnson, K. "Reproductive health and domestic violence: Are the poorest (٤٩)
.women uniquely disadvantaged?" *Demography*, Vol. 43, No. 2 (May 2006), p. 303

OHCHR and WHO, *The Right to Health, Fact Sheet, No. 31*, p. 13 (<http://www.ohchr.org/Documents/Publications/Factsheet31.pdf>). (٥٠)

.Ibid., p.27 (٥١)

See my report on "intersections of violence against women and HIV/AIDS" (٥٢)
(E/CN.4/2005/72).

.Today 50 per cent of the 30.8 million adults with HIV are women (٥٣)

.UNFPA, *The State of World Population 2008*, p. 61 (٥٤)

٦- الحق في التعليم

٦١- يُعدّ حصول المرأة على التعليم شرطاً لازماً لتحسين قدراتها واكتسابها مزيداً من الثقة بالنفس. وقد تبين أن المستوى التعليمي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بزيادة فرص الحصول على المعارف والتمتع بصحة أفضل. ومن ناحية أخرى، فإن نقص التعليم قد يكون مصدراً رئيسياً للتمييز والعزل داخل المنزل وخارجه، مما يؤدي إلى تدني مكانة المرأة في المجتمع وزيادة تعرضها للإيذاء.

٦٢- ورغم أن تعليم الفتيات يشهد تزايداً في العديد من مناطق العالم، إلا أن حقهن في التعليم كثيراً ما يُنتهك بسبب الظروف الاقتصادية. فمثلاً، عندما ترتفع تكاليف المعيشة والغذاء من جراء الأزمة المالية أو الخصخصة أو تحرير الاستيراد، يُلاحظ أن احتمال تسرب الفتيات من التعليم يزيد كثيراً على مثيله بين الفتيان. فمن بين حوالي ١٥٠ مليون تلميذ ملتحقين حالياً بالمدارس الابتدائية ويُتوقع تسربهم من التعليم قبل استكمال مرحلة التعليم الابتدائي، تشكل الفتيات حوالي ١٠٠ مليون على الأقل^(٥٥). وزواج الطفلات - الذي يمثل شكلاً من أشكال العنف ضد الفتيات - يرتبط بانخفاض مستواهن التعليمي، الأمر الذي يحّد من فرص حصولهن على العمل والأمن الاقتصادي والموارد الاجتماعية والاقتصادية، والمشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة^(٥٦).

٦٣- وبرغم ارتباط المستويات العالية من التعليم عموماً بقلّة خطر تعرض المرأة للعنف، تكشف بعض الدراسات عن أنماط مناقضة لذلك. "فالمرأة المتعلمة تعرف حقوقها، ومن ثم لا تكون مستعدة لتنفيذ الأوامر دون مناقشة. ويؤدي طرح الأسئلة عادة إلى نزاع يؤدي بدوره إلى عنف"^(٥٧) ويمكن تفسير هذه النتائج على أنها ردة فعل للسلطة الذكورية ضد ما حصلت عليه المرأة مؤخراً من تمكين من خلال التعليم وما يمثله ذلك من تحدٍّ أمام هيمنة الذكور في الأسرة وفي المجتمع ككل.

٧- الحقوق في العمل وفي كسب أسباب المعيشة وفي الضمان الاجتماعي

٦٤- يؤمّن العمل المدفوع الأجر، ولا سيما الخاضع لشروط السوق، أسباب المعيشة للمرأة والأسرة ويمنحهما درجة من الاستقلالية. فالعمل المدفوع الأجر يحسّن قدرة المرأة على الخروج من دائرة الفقر وربما من بيئات تعسّفية مثل "الاحتفاظ، وقلّة الحيلة، والإجهاد النفسي"^(٥٨) وبينما تبين الأدلة أن مكاسب المرأة يمكنها أن تثير

(٥٥) Dennis and Zuckerman, *op. cit.* (note 35 above), p. 10

(٥٦) International Center for Research on Women (ICRW), *Knot Ready: Lessons from India on Delaying Marriage for Girls*, Washington and New Delhi, 2008 (available at http://www.iiav.nl/epublications/2008/Knot_ready.pdf).

(٥٧) Hombrecher, Una et al, *Overcoming Domestic Violence: A Global Challenge*, Social Service Agency of the Protestant Church in Germany, Stuttgart, 2007, p. 47 (available at [http://www2.wcc-coe.org/dov.nsf/51bb65526e8149bac1256c1c003547c6/6714af73bd48efe9c12574aa003d0616/\\$FILE/BfdW-BUCHHuslGewENGL_final2.pdf](http://www2.wcc-coe.org/dov.nsf/51bb65526e8149bac1256c1c003547c6/6714af73bd48efe9c12574aa003d0616/$FILE/BfdW-BUCHHuslGewENGL_final2.pdf)).

(٥٨) Ibid., p. 33

غيظ الزوج، مما يؤول إلى عنف^(٥٩)، فإن إمكانية الحصول على عمل مدفوع الأجر يمنح المرأة قوة تفاوضية أفضل أو إمكانية اختيار عدم استمرار العلاقة التعسفية في كل من شمال الكرة الأرضية وجنوبها^(٦٠). وقد تبين أن المساواة بين الجنسين في الدخل والعمل هو أشد تأثيراً على مكانة المرأة والمساواة بين الجنسين من التعليم وحده^(٦١). فالعمل يمنح المرأة مزيداً من القدرة على مقاومة الهيمنة والممارسات الذكورية السلطوية، مثل الزواج المبكر، وتعدد الزوجات، والحقوق التمييزية فيما يتعلق بالإرث وتملك الأراضي، الأمر الذي يزيد من مخاطر حدوث العنف ضد المرأة^(٦٢).

٦٥- وفي كثير من الأحيان، تتجلى فرص عمل المرأة عند نقطة التقاء السلطة الذكورية مع رأس المال، حيث يؤدي نموذج العائل الذكر وهياكل استحقاقات السوق غير العادلة إلى حرمان المرأة الفقيرة بوجه خاص، التي تكون عديمة الموارد أو قليلها. وتفتقر أغلبية النساء العاملات إلى فرص الحصول على الخدمات العامة، مثل خدمات رعاية الأطفال، وإلى استحقاقات الضمان الاجتماعي، ومعاشات الشيخوخة^(٦٣). وبينما أدت العولة التنافسية إلى زيادة فرص توظيف المرأة، فإنها حققت ذلك في ظل أوضاع توظيفية متقلقلة، منها التعاقد من الباطن، والاستعانة بمصادر خارجية والإنتاج الخارجي، وغير ذلك، وهي بطبيعتها أوضاع مؤقتة وغير مأمونة وغير خاضعة للتنظيم.

٦٦- والملاحظ أن العديد من النساء الفقيرات في جنوب الكرة الأرضية، اللاتي دخلن سوق العمل في بلدانهم أو في الخارج كعمالة مهاجرة، يعملن في كثير من الأحيان في وظائف تفتقد الحد الأدنى من معايير العمل وحقوق الإنسان. وفي بعض بلدان الشمال، ما برحت المرأة تشجع على الالتحاق بعمل لبعض الوقت لا يضمن لها الاستقلالية الاقتصادية أو الأمن الوظيفي أو فرص التطوير الوظيفي^(٦٤). وتسهم هذه الأوضاع بشكل عام في إدامة وضع التبعية للمرأة، وتعرضها في بعض الحالات إلى مزيد من مخاطر العنف والاستغلال. غير أنه، في الوقت ذاته، يؤدي تأنيث القوة العاملة، بما في ذلك العمالة المهاجرة، إلى حدوث تناقضات جديدة قد تمزق هياكل السلطة

S.R. Schuler, S.M. Hashemi, and S.H. Badal, "Men's violence against women in (٥٩)
Bangladesh: Undermined or exacerbated by microcredit programmes?" *Development in Practice*, Vol. 8,
No. 2 (1998), pp. 148-157

Farmer, Amy and Tiefenthaler, Jill, "An economic analysis of domestic violence", *Review (٦٠)*
of Social Economy, Vol. 55, No. 3 (1997), pp. 337-358

.Seguino, *loc. cit.* (note 19 above), pp. 52 and 67 (٦١)

Blumberg, Rae Lesser, "Income under female versus male control: Hypotheses from a (٦٢)
theory of gender stratification and data from the Third World", *Journal of Family Issues*, Vol. 9, No. 1
(March 1988), pp. 51-84

Orloff, Ann Shola, "Women's empowerment and welfare regimes: Globalization, export (٦٣)
orientation and social policy in Europe and North America", in *Social Policy and Development Programmes*, United
Nations Research Institute for Social Development, pp. 29-30 (available at <http://www.unrisd.org/unrisd/website/document.nsf/0/58EC1361F09195F7C1256C080044FC77?OpenDocument>).

.For example, see the report on my mission to the Netherlands (A/HRC/4/34/Add.4) (٦٤)

الذكورية وتعزز استقلالية المرأة. ويمكن للسياسة العامة أن تؤدي دوراً مهماً في هذا الصدد، إما في زيادة السلطة الذكورية وإما في تعزيز حقوق الإنسان للمرأة.

دال - أثر التغيرات والأزمات العالمية

٦٧- يركز هذا الفرع على الروابط بين العنف الممارس ضد المرأة وأنماط التحولات العالمية، عن طريق تحديد المواقع الاستراتيجية التي تؤدي فيها العمليات السياسية الاقتصادية إلى تفاقم مظاهر عدم المساواة القائمة بين الجنسين أو إلى إيجاد أنماط جديدة للاستبعاد والتهميش^(٦٥).

١- العولمة التنافسية

٦٨- تفتح السياسات التحررية الجديدة أبواب الاقتصادات أمام التنافس العالمي، كما تسعى إلى خفض تكاليف الإنتاج. وقد أتاح ذلك فرصاً غير مسبوقة أمام حصول المرأة على العمل المدفوع الأجر الذي قد يوفر لها سبل التمكين. ولكن نظراً للتقلب الاقتصادي، وانعدام الأمن الوظيفي، والتعاقد من الباطن، وفقدان سبل العيش، فقد جابهت النساء الفقيرات، وبخاصة في البلدان النامية، مخاطر وأوجه ضعف جديدة.

٦٩- كما أنه، في ظل الأوضاع التي تنسم بعدم الأمن والبطالة، قد يتعرض الرجال لسلب ممتلكاتهم والتشرد؛ وهي أوضاع تتغير فيها الخصائص الذكورية وعلاقات القوة. وقد تؤدي هذه الأوضاع إلى زيادة الاعتداء على النساء والأطفال في البيوت وفي الأماكن العامة، لتعويض الرجل عن فقدان سيطرته^(٦٦). وقد بينت دراسة أجريت في جنوب أفريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري أن الرجال الذين يواجهون بطالة مزمنة يبررون سلوكهم العنيف تجاه شريكاتهم بإحساسهم بالعجز^(٦٧).

٢- التحول إلى اقتصادات السوق

٧٠- إن أنماط عدم الاستقرار الاقتصادي المرتبطة بسياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك سياسات التعديل الهيكلي التي تيسر إدماج الأسواق العالمية، تتفاوت من بلد إلى بلد. ومع ذلك، فقد لوحظت اتجاهات مماثلة فيما بين البلدان في مظاهر عدم المساواة والضعف بالنسبة للمرأة. فمثلاً، أدت التحولات السوقية في وسط أوروبا وشرقها وفي الاتحاد السوفياتي السابق إلى زيادات كبيرة في معدل الفقر، والبطالة، والمشقة، والتفاوت في الدخل،

(٦٥) The report does not claim to make causal links between neoliberal policy and the violation of women's rights but rather, on the basis of available empirical evidence, it aims to identify trends and tendencies.

(٦٦) Seguino, *loc. cit.* (note 19 above), p. 48; Chant, Sylvia, "Men in crisis? Reflections on masculinities, work and family in Northwest Costa Rica", in Jackson, C. (ed). *Men at Work: Labour, Masculinities, Development*, London: Frank Cass, pp. 199-218

(٦٧) F. Boonzaier, "Woman abuse in South Africa: A brief contextual analysis", *Feminism and Psychology*, Vol. 15, No. 1 (2005), pp. 99-103

وعدم الرضا، وانهيار شبكات الدعم الاجتماعي، والفقدان العام لمكانة المرأة. فقد أدت هذه العوامل إلى زيادة تبعية المرأة وزيادة تعرضها للإيذاء في المنزل وخارجه^(٦٨). وقد نظر البعض إلى شرق أوروبا ووسط آسيا على أنهما "مناطق اختبار" للحكم على تأثير السياسات التحررية الجديدة^(٦٩). وبغض النظر عن حالات الاستثناء، فإن العديد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تعرضت لانتكاسات في المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة^(٧٠)، مما دفع بمئات الآلاف من الشابات إلى الهجرة هروباً من العنف المنزلي وسعيًا إلى توفير سبل العيش لأطفالهن، مما عرض العديد منهن للتجار لأغراض الاستغلال الجنسي أو الاستغلال في العمل.

٧١- وكذلك، كان تأثير الأزمة المالية في آسيا (١٩٩٧-١٩٩٨) أشد على النساء والفتيات. فقد أُخرجت الفتيات من المدارس لمساعدة الأسرة في المهام المنزلية أو أجبرن على العمل في البغاء لتوفير سبل الإعاشة للأسرة نتيجة لخفض عدد وظائف الخدمات العامة وخفض الأجور^(٧١). وفي بعض بلدان شرق آسيا، ازدادت نسبة عمل المرأة المدفوع الأجر، في حين انكمشت هذه النسبة في بلدان أخرى، ولا سيما كوريا الجنوبية. وأدى فقدان الأمن الاقتصادي والسياسي بسبب هذه الأوضاع إلى توتر العلاقات بين أفراد الأسرة، وزيادة معدل الانتحار، والعنف المنزلي والتخلي عن رعاية الأسرة^(٧٢)، كما أثار تراجعاً عاماً وخاصاً عن حماية حقوق المرأة التي كثيراً ما لقيت الدعم استناداً إلى الثقافة والتقاليد^(٧٣) وتعدّ العبر المستخلصة من هذه التجارب ذات أهمية خاصة في رصد الأزمة المالية والاقتصادية الحالية والتصدي لها.

٣- مناطق التجارة الحرة والنساء المهاجرات

٧٢- أسهم تحرير التجارة في تيسير عملية التحول من استراتيجيات الاستعاضة عن الواردات إلى استراتيجيات قائمة على التصدير، مما أدى إلى إنشاء مناطق "التجارة الحرة" الكثيفة العمالة أو مناطق تجهيز الصادرات المتحررة من العديد من اللوائح التنظيمية الحكومية. وقد اجتذبت مناطق تجهيز الصادرات الشابات والنساء المهاجرات من المناطق الريفية، حيث تم توظيفهن بعمود مؤقتة وغير آمنة. كما أن هناك حالات للعنف الممارس ضد المرأة، مثل

(٦٨) True, Jaqui, *Gender, Globalization and Postsocialism: The Czech Republic After Communism*, New York: Columbia University Press, 2003.

(٦٩) Elson, *loc. cit.* (note 12 above)

(٧٠) See the reports on my missions to the Russian Federation (E/CN.4/2006/61/Add.2), Moldova (A/HRC/11/6/Add.4) and Tajikistan (A/HRC/11/6/Add.2).

(٧١) Truong, Thanh-Dam, "A feminist perspective on the Asian miracle and crisis: Enlarging the conceptual map of human development", *Journal of Human Development*, Vol. 1, No. 1 (2001), pp. 159-164.

(٧٢) Floro, Maria and Dymski, Gary, "Financial crisis, gender, and power: An analytical framework", *World Development*, Vol. 28, No. 7 (July 2000), pp. 1369-1383.

(٧٣) "Montréal Principles on Women's Economic, Social and Cultural Rights", *Human Rights Quarterly*, Vol. 26, No. 3 (August 2004), pp. 760-780, in particular Principle No. 3, p. 763.

إجراء اختبار الحمل الإجباري والتحرش الجنسي والاغتصاب وقتل النساء^(٧٤)، قد سُجّلت في بعض مناطق التجارة الحرة في البلدان النامية^(٧٥). وقد ينطوي تحرير التجارة أيضاً على استقدام عمال ذكور أجانب^(٧٦). فإذا كان الوضع الاقتصادي المحلي يعاني من الفقر، فسوف يؤدي وجود العمال الأجانب إلى تشجيع البغاء والاتجار بالجنس، فضلاً عن العنف ضد المرأة.

٧٣- ولا يقتصر الطلب على المرأة باعتبارها قوة عاملة رخيصة تتسم بانخفاض الأجور والمرونة في ظل نظام العولة، وذلك للعمل في مناطق تجهيز الصادرات، وإنما لأغراض متفاوتة تشمل الاتجار بالنساء والأطفال لاستغلالهم في الجنس وفي العمل، والهجرة من أجل العمل في قطاعات محلية غير خاضعة للوائح تنظيمية وغير رسمية، إضافة إلى العمل في وظائف قطاع الخدمات الخاضع للوائح التنظيمية، كالتمريض. وقد أصبح القطاع غير الخاضع للوائح تنظيمية مجزياً، حيث يحقق أرباح عالية لكل من المقاولين القانونيين وغير القانونيين، في حين يعتبر القطاع الخاضع للوائح تنظيمية مصدراً مهماً للعملة الصعبة للمهاجرين الذين يرسلونها إلى بلدانهم. والنتيجة العامة هي التآنيث الفعلي لمقومات بقاء العالم - وليس مجرد بقاء النساء أنفسهن وإنما بقاء أسرهن المعيشية أو الحكومات أو القطاعات الاقتصادية^(٧٧).

(٧٤) While the femicides are said to have different motives, including domestic violence, many of the murdered women worked in precarious jobs, including the export industries. Organized crime, such as trafficking in drugs and persons that also grew in Ciudad Juarez following trade liberalization is said to contribute to the conditions that account for the femicides. See “Report on Mexico produced by the Committee on the Elimination of Discrimination against Women under article 8 of the Optional Protocol to the Convention, and reply from the Government of Mexico” (CEDAW/C/2005/OP.8/MEXICO) (<http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw32/CEDAW-C-2005-OP.8-MEXICO-E.pdf>); also the report on my mission to Mexico, (E/CN.4/2006/61/Add.4).

(٧٥) See the reports on my missions to El Salvador (E/CN.4/2005/72/Add.2), Guatemala (E/CN.4/2005/72/Add.3), Mexico (E/CN.4/2006/61/Add.4).

(٧٦) For example, the presence of multinational companies in the fisheries and forestry industries in the Pacific Islands which import foreign male workers has been linked to the sex-trade, child prostitution and HIV/AIDS. See Sullivan, Nancy and Ram-Bidesi, Vina, “Gender issues in tuna fisheries: Case studies in Papua New Guinea, Fiji, and Kiribati”, Honiara, Solomon Islands: Forum Fisheries Agency & Pacific Islands Forum Secretariat, 2008.

(٧٧) Sassen, Saskia, “Strategic instantiations of gendering in the global economy: the feminizing of survival”, Unpublished paper prepared for the Expert Consultation (see paragraph 10 of the present report), p. 1

٧٤- وقد احتج البعض بأن "مجموعة العمليات ذاتها التي عززت مكان المصانع والمكاتب في الخارج قد أسهمت أيضاً في توفير عدد كبير من الوظائف المتدنية الأجور" في المدن العالمية التي يسرت هجرة النساء^(٧٨). كما أن تزايد وجود النساء والمهاجرين والملونين في المدن الكبيرة، مصحوباً بانخفاض عدد المنتمين للطبقة المتوسطة، قد يسرّ تفعيل عمليات تقليل الأجور. وعادة ما تعمل مراعاة المنظور الجنساني، أي التقليل من قيمة الوظائف التي تشغلها الإناث، على تيسير عملية تقليل قيمة مجموعة كبيرة من الوظائف نتيجة لزيادة "الطبقات الخدمية" التي معظمها من النساء في المدن العالمية^(٧٩).

٧٥- وفيما يتعلق بتأثير الهجرة على النساء المهاجرات أنفسهن، تكشف الأدلة المتوفرة عن اتجاهات تمكينية وغير تمكينية. وعموماً، نظراً للتفاوت الكبير في علاقات القوة في أوساط العمل، ولتركز النساء في القطاعات المتحررة من الآليات التنظيمية، تجد النساء المهاجرات أنفسهن في بيئات تعسفية قائمة على اضطهاد متعدد الأوجه قوامه نوع الجنس والطبقة الاجتماعية والجنسية والأصل الإثني^(٨٠). ومما يزيد بوجه خاص من تعرض المرأة للعنف العمل في أوضاع سيئة، مع تدني مكانتها الاجتماعية، والمعيشة في أوضاع سكنية مهينة، وافتقارها إلى سبل الحماية القانونية الأساسية وإلى فرص الانتصاف.

٧٦- وتشارك المؤسسات الدولية، وكذلك أصحاب الأعمال والشركات والحكومات، في انتهاك حقوق الإنسان للعمال المحليين المهاجرين وفي العنف الممارس ضدهم، نظراً لعدم تمتعهم بالحماية المكفولة للعاملين الآخرين^(٨١). وقد يتهرب أصحاب العمل من قوانين العمل المحلية، ونادراً ما ترصد الحكومات مدى مراعاة هذه القوانين فيما يتعلق بالعمال المحليين^(٨٢). وكثيراً ما تحصل البلدان المرسلة للعمال على حوافز اقتصادية كي تغض النظر عن مخالفة هذه القوانين، حيث تستفيد هذه البلدان من التحويلات المالية الكبيرة ولا ترغب في الوقت ذاته

(٧٨) Sassen, Saskia, *Globalization and its Discontents*, NY: The New Press, 1998, p. 112

(٧٩) Sassen, Saskia, "Strategic instantiations of gendering: Global cities and survival circuits" (<http://portal.unesco.org/shs/en/files/7374/11090837201SaskiaSassen.pdf/SaskiaSassen.pdf>), see also *The Global City: New York, London, Tokyo*, Princeton University Press, 2001, chapter 9

(٨٠) Piper, Nicola, "Feminization of labor migration as violence against women: International, regional, and local nongovernmental organization responses in Asia", *Violence against Women*, Vol. 9, No. 6 (2003), p. 724

(٨١) See the report of my mission to Saudi Arabia (A/HRC/11/6/Add.3)

(٨٢) Varia, Nisha, "Globalization comes home: Protecting migrant domestic workers' rights", in *Human Rights Watch World Report 2007*, p. 1, available at <http://www.hrw.org/legacy/wr2k7/essays/globalization/index.htm>

في إفساد علاقاتها مع البلدان المضيفة للعمال. ولا تكفي الاتفاقات الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف في توفير الحماية للمهاجرين، ولا سيما النساء^(٨٣).

٧٧- إن النساء المهاجرات العاملات في البغاء والنساء المتجرى من لأغراض الاستغلال الجنسي، يكونن عرضة للمخاطر بوجه خاص. ويعتبر الاتجار هو الجانب الخفي للهجرة ولا ينفصل عن عمليات العولمة وتحرير التجارة^(٨٤). والملاحظ أن سياسات الدول التي تعامل النساء المتجرى من كمجرمات أو مجرد ضحايا في حاجة إلى الإنقاذ والتأهيل، تفشل في مراعاة وضعهن الاقتصادي وحقوق الإنسان المكفولة لهن في منع الاتجار من وحمائتهن منه ومقاواة مرتكبيه.

٤- إعادة البناء بعد الأزمة وبناء الدولة

٧٨- ثمة معلومات موثقة توثيقاً جيداً عن ازدياد العنف الجنسي والبدني الممارس ضد المرأة نتيجة للتزاع المسلح والأزمات الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية. وكان الاغتصاب الواسع النطاق يمارس كاستراتيجية عسكرية في نزاعات قديمة وحديثة لا حصر لها^(٨٥). وكثيراً ما ترتبط أسباب التزاع المسلح بمساعي السيطرة على موارد اقتصادية مثل النفط أو المعادن أو الماس أو المخدرات أو الحدود الإقليمية المتنازع عليها^(٨٦). ويمثل العنف ضد المرأة في كثير من الأحيان وسيلة لتحقيق هذه السيطرة، وهو ما يتجلى في العديد من النزاعات المسلحة الحديثة.

٧٩- كما تعرضت النساء والفتيات المشرذات بسبب الكوارث الطبيعية للاغتصاب والإيذاء الجنسي والزواج المبكر والقسري والاتجار^(٨٧)، مما أحدث تأثيراً طويلاً الأجل على حقوق المرأة ورفاهها في حالات ما بعد الأزمات

To date only 41 countries, mainly labour exporters, have ratified the International Convention on the Protection of Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families^(٨٣)

Truong, Thanh-Dam, "Organized crime and human trafficking", in Viano, E.C.,^(٨٤)
Magallanes, J., and Bridel, L. (eds), *Transnational Organized Crime: Myth, Power and Profit*, Durham:
.Carolina Academic Press, 2003, pp. 53-69

See Kelly, Liz, "Wars against women: Sexual violence, sexual politics and the militarized State", in Jacobs, S., Jacobson, R., and Marchbank, J. (eds), *States of Conflict: Gender, Violence and Resistance*, London: Zed Books (2000), pp. 47-52^(٨٥)

El Jack, Amani, *Gender and Armed Conflict: Overview Report*, Bridge Development - Gender,^(٨٦)
.Institute of Development Studies (2003), p. 8

Felten-Biermann, Claudia, "Gender and natural disaster: Sexualized violence and the tsunami", *Development*, Vol. 49, No. 3 (2006), pp. 82-86^(٨٧)

وما بعد النزاع^(٨٨). والوصمة التي تلتصق بالنساء المتعرضات للاغتصاب مثلاً، وأحياناً التشريد القسري، يؤديان إلى وقوعهن في هاوية الفقر وتعرضهن للعنف المستمر.

٨٠- وإن عدم كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في حالات ما بعد النزاع يسهم في وقوعها في هاوية الفقر وانعدام الأمن المادي، ومن ثم تعرضها للإيذاء، بما في ذلك الاتجار^(٨٩). ويؤدي عدم ظهور العنف الممارس ضد المرأة إبان النزاعات والأزمات وبعدها إلى تفاقم مظاهر التفاوت بين الجنسين، وإلى تهميش النساء في عمليات إعادة البناء وبناء الدولة، على الرغم من قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي يقرّ فيه المجلس بحق المرأة في المشاركة في هذه العمليات^(٩٠). وتشير البحوث إلى إمكانية تمكين المرأة في حالات ما بعد الأزمات^(٩١)، إذا تم التصدي للمشاكل التي تتوطن المجتمع وتم ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين بطريقة تخلو من التمييز أثناء إعادة بناء المجتمعات بعد الأزمات^(٩٢).

ثالثاً - النتائج والتوصيات

٨١- يشكل العنف ضد المرأة انتهاكاً للحق في الحياة وللاأمن الشخصي، وكذلك انتهاكاً لمجموعة كاملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن المعاملة التفضيلية، وتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، هي أمور تمثل عقبة رئيسية تحد بشدة من جهود الحكومات والقطاع غير الحكومي الرامية إلى الأعمال التام والعادل لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، بغية منع وقوع العنف ضدها في المقام الأول.

٨٢- من هذا المنطلق، تناول هذا التقرير الروابط القائمة بين النظام السياسي الاقتصادي العالمي الراهن وتمتع المرأة بحقوق الإنسان الخاصة بها، ولا سيما تأثير ذلك على العنف الممارس ضد المرأة؛ ويحتج التقرير بأن

On the economic and social consequences of armed conflict for women, see report of the (٨٨) previous Special Rapporteur (E/CN.4/1998/54).

Chinkin, *loc. cit.* (note 25 above), p. 11. See also, Enarson, Elaine, *Gender and Natural Disasters*, ILO: Recovery and Reconstruction Department, September 2000, (<http://www.unisdr.org/eng/library/Literature/7566.pdf>) (٨٩)

Wilson, Jennifer, Phillips, Brenda D., and Neal, David M, "Domestic violence after disaster" in Enarson, E. and Morrow, B.H. (eds), *The Gendered Terrain of Disaster: Through Women's Eyes*, Westport, C.T.: Greenwood, 1998, pp. 115-123 (٩٠)

Holt, Maria, "Palestinian women, violence, and the peace process", in *Development, Women, and War: Feminist Perspectives, Development in Practice*, Oxfam, 2003, pp. 223-38. See the increases in women's empowerment in post-genocide Rwanda on the website of PRO-FEMMES/TWESE .HAMWE (www.profemme.org.rw) (٩١)

Bernard, Cheryl, Jones, Seth G., Olikier, Olga, Quantic Thurston, Cathryn, Stearns Lawson, (٩٢) .Brooke, Cordell, Kristen, *Women and Nation-Building*, Stanford: RAND, 2008

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا غنى عنها في تحسين قدرات المرأة وإيجاد الأوضاع التمكينية، بحيث لا تتحمل المرأة القسط الأكبر من وطأة العولمة والأزمات الاقتصادية، وتتجنب أو تقاوم بشكل فعال مخاطر العنف.

٨٣- وبينما وفرت العولمة التنافسية فرصاً جديدة لبعض فئات النساء، فإنها قد حرمت فئات أخرى دخلت سوق القوة العاملة في أوضاع تفتقر إلى الأمن والتنظيم، مما ولد مخاطر جديدة وهى السبل للتعرض للإيذاء والاستغلال. وفي الوقت ذاته، أدت العولمة إلى إضعاف قدرة الدولة على إنفاذ القوانين وعلى تقديم السلع والخدمات العامة. وأسفر ذلك عن عودة إلى نظم البقاء والإنفاذ المجتمعي، مما أدى إلى زيادة أعباء العمل الملقة على عاتق المرأة من أجل التعويض عن تناقص الخدمات العامة والاستحقاقات المهمة، وأيضاً إلى تلبية المرأة للخطابات الثقافية الشديدة التحفظ التي تتحدى عالمية حقوق المرأة ومساواتها بالرجل.

٨٤- وينطوي تأنيث الهجرة وتأنيث القوة العاملة، بوصفهما نتيجتين مهمتين للعولمة، على مخاطر وأوجه ضعف جديدة، وكذلك على فرص لتمكين المرأة. غير أن السياسات التحريرية الجديدة التي لا تراعي الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للأفراد والأسر تُغلب العنف ضد المرأة على تمكينها. وقد ركزت سياسات الهجرة التقييدية على الأمن الوطني، كما أن أي تفسير ضيق للمصالح الاقتصادية كثيراً ما يحد من الخيارات المتاحة للمرأة المهاجرة كي تحيا حياة آمنة ومستقلة في بيئة أجنبية. ويتمثل التحدي في توفير الضمانات التي تكفل هجرة المرأة في أوضاع تضمن أمنها وكرامتها^(٩٣).

٨٥- وإن الأزمة المالية الحالية التي تتجلى في الأسواق غير الخاضعة للتنظيم تشكل، فرصة مهمة للحكومات والمؤسسات الدولية للاستثمار في الخدمات العامة والبنية الأساسية بغية استحداث وظائف جديدة وتحسين الإنتاجية وتنشيط الطلب الاقتصادي. ومن شأن هذا الاستثمار، إذا صمم جيداً، أن يوسع نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة ويحسن ضمان سبل العيش. ولا شك في أن الدولة هي السلطة الوحيدة التي ينبغي أن تُساءل عن انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. فيجب فهم السيادة في النظام العالمي الجديد على أنها مسؤولية الدول القومية، وأنها أيضاً المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي بشكل عام. ولذلك فإن عمليات تعزيز وحماية الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من أجل حمايتها من العنف يجب أن تتابع على المستوى عبر الوطني. وإن مستقبل حقوق الإنسان والعدالة في التوزيع يتوقف على إضفاء الطابع الديمقراطي على الهيمنة الثقافية والسياسية والاقتصادية.

٨٦- في ضوء ما تقدّم فإن أي استراتيجية وحيطة لمعالجة الأسباب الاجتماعية الاقتصادية الأساسية للعنف ضد المرأة، على سبيل المثال لا الحصر، يجب أن تشمل المبادئ التوجيهية العامة التالية التي تنطبق على الحكومات وعلى الجهات الفاعلة المحلية والدولية من غير الدول:

٨٧- إنشاء قاعدة معارف تراعي الجانب الجنساني، على النحو التالي:

(٩٣) Varia, *loc. cit.* (note 82 above)

- (أ) وضع مؤشرات وتوفير بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس عن عوامل الخطر والعوامل الاقتصادية والسياسية التي تمنع العنف ضد المرأة؛
- (ب) توفير بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس عن العنف الممارس ضد المرأة وأسبابه وعواقبه إبان فترات النزاعات وما بعد النزاعات وأثناء عمليات إعادة البناء؛
- (ج) توثيق أوجه القصور في حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية، التي تقترب بانتهاك حقوقها السياسية والمدنية؛
- (د) إدراج مؤشرات وأهداف تتعلق بالقضاء على العنف الممارس ضد المرأة ضمن تدابير المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة في تحقيق الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتمكين المرأة وضمن مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بنوع الجنس والتنمية وتمكين المرأة.
- ٨٨- وضع سياسات وبرامج تراعي المنظور الجنساني، وذلك على النحو التالي:

- (أ) إعداد برامج للأشغال العامة في القطاع الاجتماعي وقطاع الخدمات لتعزيز عمل المرأة ودعم دورها كعامل اقتصادي يساهم في تلبية مزيد من الاحتياجات الاجتماعية للأسرة المعيشية والمجتمع؛
- (ب) إتاحة فرص اقتصادية غير تمييزية وبرامج لإعادة البناء تتصدى للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتمكين المرأة في مجتمعات ما بعد النزاع ومجتمعات الأزمات؛
- (ج) تدوين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القانون الوطني الواجب الإنفاذ، بما في ذلك ضمانات الحد الأدنى من الدخل، والغذاء، والرعاية الصحية، وما إلى ذلك؛
- (د) تقييم جميع سياسات الحكومات والمؤسسات المالية الدولية من منظور جنساني، استرشاداً بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وباتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بغية منع الآثار السلبية الواقعة على المرأة من جراء تحرير الاقتصاد وسياسات وبرامج التكيف المالي والهيكلي، والاتفاقات التجارية - على أن تكون هذه السياسات، على الأقل، " عديمة الضرر"؛
- (هـ) إدماج العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه في تمويل مبادرات التنمية، بما في ذلك صندوق المساواة بين الجنسين وغيره من الشراكات المكرسة لآليات المؤسسات الجديدة، والبحوث، والبيانات، وخطط العمل؛
- (و) اعتماد استراتيجيات إعداد الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني على المستوى المحلي والوطني والدولي.

٨٩- رصد التقدم المحرز على النحو التالي:

- (أ) ضمان ألا تؤدي برامج التنشيط الاقتصادي وبرامج إعادة البناء/الإنعاش إلى إثارة الاستثمار في البنية الأساسية المادية على الاستثمار في البنية الأساسية الاجتماعية، و/أو دعم وظائف الرجال على وظائف النساء، أو تفضيل الفرص الاقتصادية المتفرغة على الفرص الاقتصادية غير المتفرغة في مختلف القطاعات الاقتصادية؛

- (ب) إنشاء مؤسسات وسيطة لإدارة ورصد حقوق العمال المحليين الأجانب؛
- (ج) استخدام البيانات عبر الوطنية المتعلقة بالاتجاهات أو الأنماط التي تكشف الروابط بين العنف الممارس ضد المرأة وبين مكانتها الاجتماعية الاقتصادية (مثلاً التحكم بالدخل والموارد الإنتاجية)، مع رصد هذه الروابط على مَر الزمن طوال دورة حياة الفرد أو الأسرة.
- ٩٠ - في مجال التعاون عبر الوطني:
- (أ) الاستثمار في الخدمات العامة والبنية الأساسية من أجل استحداث وظائف جديدة، وتحسين الإنتاجية، وتنشيط الطلب الاقتصادي؛
- (ب) وضع آليات لمساءلة الأطراف الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الشركات، وكذلك المنظمات الدولية، عن انتهاكات حقوق الإنسان وعن إدماج النُهج المراعية للمنظور الجنساني في أنشطتها وسياساتها؛
- (ج) توجيه المساعدة الدولية من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
- (د) إنشاء آليات عبر وطنية لتعزيز وحماية جميع حقوق المرأة والقضاء على العنف ضدها.

المرفق

قائمة بالجميعين على الاستبيان المتعلق بالعنف ضد المرأة، وبالخبراء
السياسيين والاقتصاديين الذين تمت استشارتهم

ألف - الدول

الأرجنتين	سويسرا
إسبانيا	شيلي
إستونيا	صربيا
ألبانيا	طاجيكستان
ألمانيا	العراق
أوكرانيا	غواتيمالا
البحرين	فرنسا
البوسنة والهرسك	الفلبين
بوليفيا	فنلندا
بيرو	قبرص
بيلاروس	كرواتيا
تايلند	كندا
تركيا	كولومبيا
ترينيداد	لاتفيا
تونس	لبنان
جامايكا	المكسيك
الجمهورية التشيكية	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
روسيا	مولدوفا
رومانيا	موناكو
سري لانكا	النرويج
السلفادور	نيوزيلندا
سلوفينيا	هنغاريا
سنغافورة	الولايات المتحدة الأمريكية
السودان	اليابان
سوريا	اليونان

باء - المجيئون من المجتمع المدني والخبراء الذين تمت استشارتهم

أليس ويلمان، الولايات المتحدة الأمريكية

بينّا أغاروال، الهند

دايان إلّسن، المملكة المتحدة

دون كلارك، نيوزيلندا

فدريكا دوناتي، مفوضية حقوق الإنسان

فلورّتا بونزايّر، جنوب أفريقيا

هاريس غازدار، باكستان

إنديرا هيرواي، الهند

جين هكربي، الولايات المتحدة الأمريكية

كاثرين دوفي، مبادرة قادة الأعمال التجارية من أجل حقوق الإنسان

كوركوت إرتورك، الولايات المتحدة الأمريكية/تركيا

لوس آنجلّا ملو، صندوق الأمم المتحدة للسكان

مارا بوستيلو، مفوضية حقوق الإنسان

مايرا غومس، (مركز حقوق الإنسان وحالات الإخلاء)

نيثا نارايانا بيّلاي، الهند

راديكّا بالاكاريشنان، الهند/الولايات المتحدة الأمريكية

ساسكيا ساسين، الولايات المتحدة الأمريكية

سامانثا هونغ، نيوزيلندا

شونا سويني، الولايات المتحدة الأمريكية

سوزن ديلّر رُسّ، الولايات المتحدة الأمريكية

سيلفيا والبي، المملكة المتحدة

زينه مونلا، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

— — — — —